العرب
الثلاثاء 2020/01/21
السنة 42 العدد 11593

# مؤتمر برلين.. ماذا بعد؟

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

انتهى مؤتمر برلين حول ليبيا، ولا شيء فيه يجعله مختلفا على سابقيه، سوى أنه فسّر السبب الكامن وراء إمعان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في بلطجته، فالعالم اليوم ليس كمثله قبل عقدين أو ثلاثة، هناك حالة عجز على فهم المتغيرات، وهناك فقدان وعي بطبيعة ما يدور على الأرض، لذلك علينا أن ننتظر مؤتمرات أخرى قادمة حول ذات الملف إن لم يسارع الشعب الليبي ويحسم القضية بنفسه.

صحيح أن بيان المؤتمر أكد التزام الدول المشاركة بسيادة واستقلال ووحدة ليبيا جغرافيا ووطنيا، لكن الإصرار على أن القضية سياسية بالدرجة الأولى يثبت أن هناك محاولة لنكران الواقع وللحقيقة التي يعرفها الليبيون، وهي أن القضية أمنية بالأساس، وأن الحل السياسي لا يمكن أن يتحقق في ظل حكم الميليشيات والجماعات الإرهابية وجحافل المرتزقة التي بات نقلها أمرا مكشوفا في رحلات جوية مباشرة من تركيا إلى طرابلس.

فهل استطاع مؤتمر برلين، مثلا، أن يعترف بأن حكومة الوفاق خاضعة للميليشيات؟ أو أن يتطرق لدور تركيا في نقل مسلحين من شمال سوريا إلى غرب ليبيا للقتال ضد الجيش الوطني بأجور معلومة، وتحت عنوان سيظهر قريبا وهو جند الخلافة العثمانية؟

وبدل أن يجدد المؤتمر الثقة في دور الأمم المتحدة وبعثتها التي تداول عليها ستة رؤساء منذ عام 2012، ألم يكن من الأجدر به أن يعترف بالفشل الذريع للأمم المتحدة منذ عام 2011 عندما أوصلت بقراراتها البلاد إلى ما هي عليه، وللبعثة التي لا تزال تحاول مسايرة الواقع دون قدرة على التأثير فيه، حيث تثبت في كل مرة أنها أبعد ما تكون عن نبض الشارع الليبي الذي لم يعد قادرا على تحمل تعنّت الميليشيات.

إن ما تحدث عنه بيان المؤتمر من أنه يدعم المساعي الحميدة وجهود الوساطة، التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والمبعوث الخاص غسان سلامة، يتطلب أن نعيد قراءته آلاف المرات، لنفهم ماذا حققت هذه المساعي أو هذه الوساطة طيلة الأعوام الماضية، أم أنه يقصد بعض اللقاءات بين القطط السمان وأصحاب المصالح في فنادق تونس أو تركيا؟

أما عن موضوع وقف إطلاق النار، فيبدو أنه مجرد غطاء لحرب تدور في الخفاء، حيث تواصل نقل المرتزقة من سوريا وتهريب السلاح ووصول العسكريين الأتراك إلى ليبيا، وتركيب منظومات الدفاع الجوي وشبكات الرصد خاصة في طرابلس التي تحوّلت شوارعها إلى ساحات لاستعراض المقاتلين الأجانب، فهل أشار بيان المؤتمر لذلك أم أنه خاف على مشاعر أردوغان؟

وما دام المؤتمر دعا إلى اتخاذ إجراءات لبناء الثقة مثل تبادل الأسرى ورفات القتلى، فلماذا لم يطالب ميليشيات مصراتة بتسليم رفات ضحايا عام 2011 المدفونة في "فندق جنّات"؟ ولماذا لم يدْعُها إلى تسليم رفات معمر القذافي ونجله المعتصم ووزير دفاعه أبوبكر جابر يونس لأهله وقبيلته، أم أن ذلك لا يستقيم في ظل ازدواجية المعايير الأممية والدولية؟

أما الدعوة إلى عملية شاملة تبدأ بالتزامن مع ترتيبات وقف إطلاق النار، وتسريح أفراد الجماعات المسلحة، ونزع سلاحها في ليبيا، ودمج الأفراد المؤهلين في المؤسسات المدنية والأمنية والعسكرية بالدولة، فلن يكون لها أي صدى لأسباب عدة منها أن الميليشيات في جانبها العقائدي، ترى نفسها صاحبة مشروع، وتعتبر نفسها حصن ثورة فبراير، ولها مُفتون ومنظرون، أما في جانبها الإجرامي فإن تخليها عن السلاح يعني ملاحقتها أمنيا وقضائيا لدفع ثمن جرائمها في مذابح قرقور وسوق الجمعة وبني وليد وسرت وورشفانة وبنغازي وغيرها.

أما في ما يخص نأي الجماعات المسلحة بنفسها عن الإرهابيين، فلا شك أن المؤتمر غاب عنه أن هناك ميليشيات بالكامل ذات نزعة إرهابية، وأن الإرهاب في ليبيا لديه وجوه عدة. فالقاعدة كانت ولا تزال جزءا من الحكم في طرابلس، وإن تظاهرت بغير ذلك، ومفتي الوفاق الصادق الغرياني لا يختلف في فتاواه عن أيمن الظواهري، وبعض الميليشيات تعلن صراحة أن هدفها إقامة الدولة الإسلامية، وهناك ميليشيات جهوية لا تقلّ خطورة على وحدة الدولة من الجماعات الإرهابية، كما أنّ جانبا مهما من مجالس شورى المجاهدين المهزومة في أجدابيا وبنغازي ودرنة وسرت، يقاتل اليوم مع قوات السراج، وجماعة الإخوان تتزعم كل ذلك لتعوض به فقدانها لشرعية الشارع، وهي المدفوعة من حلفائها الإقليميين والدوليين إلى الاستمرار في عملية التغلغل داخل مفاصل الدولة.

أن الأزمة الليبية هي أمنية بالأساس وتحتاج إلى موقف جريء بحل الميليشيات نهائيا، سواء بإطلاق يد الجيش الوطني أو بتدخل قوات دولية لتنفيذ المهمة، فإذا تم القضاء على كل المظاهر المسلحة خارج سلطة الدولة، لن يكون الحل السياسي صعبا، بل سيتحقق في ظرف وجيز، وسيعرف الليبيون كيف يجتمعون على مصلحة وطنهم في ظل مصالحة وطنية شاملة.

# قطر على صفيح ساخن

فاروق يوسف
كاتب عراقي

ليس هناك من تفسير منطقي لما يقوم به حكام قطر من سفرات مكوكية من أجل التهدئة في المنطقة كما يُقال. قطر قلقة على مصيرها ومصير المنطقة أكثر من إيران.

ما إن أسقطت الدفاعات الجوية الإيرانية الطائرة المدنية الأوكرانية حتى سارع أمير قطر إلى زيارة إيران. هل حدث ذلك قبلها؟ أي بعد مقتل قاسم سليماني. لست متأكدا.

الأكيد أن الطائرة التي قتلت قاسم سليماني انطلقت من قاعدة العديد التي تقع على الأراضي القطرية. وهي قاعدة أميركية قديمة. ربما ذهب الأمير للاعتذار وهو ما يتفهمه الإيرانيون، لكنهم في المقابل سيطلبون ثمنا. هناك تعويضات هائلة يجب أن تُدفع إلى أسر ضحايا الطائرة الأوكرانية وهو ما ستتبرع قطر بالقيام به.

الفكاهة في ذروتها. إيران ترتكب الجريمة وقطر تدفع التعويضات. وكما أعتقد فإنه ليس دورا مناسبا للقيادة القطرية. ما حاجة القطريين للإيرانيين لكي يتحمّلوا كلفة جرائمهم؟

سيُقال إن هناك علاقة إستراتيجية، ولكنها علاقة لم ينتفع منها الشعب القطري في شيء. سيُقال أيضا إن الطيران القطري يمرّ في الأجواء الإيرانية والعراقية فقط. ذلك يعني أن إيران تتحكم بقدرة الطيران القطري على الوصول إلى العالم.

ولكن قطر ليست ملزمة بذلك إن هي أعادت النظر بسياساتها التي جعلتها خاضعة لإملاءات دولة الملالي. في إمكان قطر أن تستعيد وضعها الطبيعي إن هي قررت الإخلاص لنفسها. ما الذي يدفع بها إلى ركوب ذلك المركب الصعب؟

من وجهة نظري الشخصية فإنّ قطر في مشكلة وجودية. فهي من جهة لا ترى نفسها جزءا من المنطقة، وهي من جهة أخرى ترى في نفسها القدرة على قيادة المنطقة في مرحلة مقبلة، بالرغم من أنها عمليا تعترف أن دولا في المنطقة هي التي تصنع خرائط الصراع الذي لا يمكنها التحكم به. فهي دولة صغيرة. لا تصلح قطر أن تكون وسيطا بين دولتين. سيكون ذلك الاستنتاج مناسبا لعقلي الصغير.

تملك قطر صلة بالميليشيات والتنظيمات الإرهابية. ذلك لا يحتاج إلى دليل. ولكنها لن تتمكن من ابتزاز العالم بتلك الصلة. هناك دور مرسوم ينتهي عند خط معيّن. بعده لن يكون الإرهاب حادثا عرضيا.

لا أحد يغفر لإيران جريمتها في إسقاط طائرة مدنية. لذلك فمن غير المعقول أن تكون قطر، وهي دولة غير معنية، حاضرة في ذلك المشهد. ما الذي حدث لقطر لكي تصنع مصيرها بطريقة لا تخدمها؟

> **الفكاهة في ذروتها. إيران ترتكب الجريمة وقطر تدفع التعويضات. ليس هذا دورا مناسبا للقيادة القطرية. ما حاجة القطريين للإيرانيين لكي يتحملوا كلفة جرائمهم؟**

غير مرة لعبت قطر دور الوسيط بين طرفين، كان أحدهما دائما تنظيما إرهابيا.

لم يقع ذلك بالصدفة. لقد كان الاختيار يقع على قطر للعب دور الوسيط بسبب معرفة مسبقة بأن لها صلة بالتنظيمات والجماعات الإرهابية.

وليت الأمر توقف عند حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني، بل تعداهما إلى طالبان وجبهة النصرة والميليشيات الإيرانية في العراق وجماعات إرهابية لا حصر لها كانت قد ساهمت في الحرب السورية.

حين يقول المرء إن هناك شبهات تحوم على تلك الوساطات، فإنه لا ينطلق من موقف معاد لقطر، بل لأن الأمر هو كذلك بغض النظر عن الطرف الذي يقوم بتلك الوساطات.

ولكن تلك الوساطات كانت دائما مصحوبة بأموال، غالبا ما كانت تُدفع للجماعات الإرهابية وهو ما لا يمكن أن تتورط فيه إلا دولة لها مصلحة في مد تلك الجماعات بالمال.

لنعد إلى الموضوع الإيراني. يبدو أن قطر اختارت الحوار مع ميليشيات إيران في العراق من أجل التهدئة في إيحاء منها بأن الولايات المتحدة هي التي كلّفتها بالقيام بذلك.

وسواء كان ذلك الإيحاء قائما على أساس صحيح أم لا، فإن القيام بذلك الدور لن يضيف إلى قطر شيئا. ذلك لأنها ذاهبة للتفاوض مع طرف لا يملك من قراره شيئا.

لا أملك هنا الحق في أن أقدّم نصيحة بأن تقوم الدوحة باستعمال الأموال الفائضة التي ستدفعها إلى تلك الميليشيات في تطوير مشاريع تنمية بشرية حقيقية ترفع من مستوى الشعب القطري إنسانيا وثقافيا وحضاريا، بدلا من ترك الهوة تتسع بينه وبين ما تشهده بلاده من تطور عمراني.

# تركيا: عن الحدائق الخلفية والبيادق الأمامية

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي
تونسي

إن صدق فحوى تصريح الممثل الأممي في ليبيا غسّان سلامة الذي أكد التسريبات الصحافية لوكالة رويترز، عن إرسال تركيا 2000 مقاتل من سوريا إلى ليبيا للانضمام إلى معسكر المجلس الرئاسي ودعم القوات التركية في حربها ضد قوات الجيش الليبي بقيادة خليفة حفتر، فالأمر جد خطير على دول الجوار الليبي وخاصة تونس والجزائر، وهو أخطر على أي جهد إقليمي أو دولي لإيجاد تسوية حقيقية قابلة للحياة في البلاد.

توجد حالة من التعالي والغطرسة التركية في التعامل مع الجغرافيات العربية، انطلاقا من العراق ومرورا بسوريا وليس انتهاء بليبيا، فإباحة التدخل العسكري التركي تحت عنوان حماية الشرعية المعترف بها أمميا، لا يستقيم شكلا ومضمونا مع سياسات تركيا في منطقة المشرق العربي.

فأنقرة التي تحرّك أسطولها لحماية "الشرعية المعترف بها أمميا" في ليبيا، هي ذاتها التي تدخلت في سوريا بالسلاح والعتاد والميليشيات لاستباحة شرعية سياسية موجودة في دمشق ومعترف بها من المنتظم الأممي، وإن اعترفنا بصحة ومصداقية مطلبية المنتفضين ضدها.

وأنقرة التي باتت حساسة لصالح نصرة الشرعيّة الأممية هي ذاتها التي تحافظ على حضور عسكري في محافظة بعشيقة شمال العراق، مرفوض من قبل السلطة الشرعية في بغداد ومتحفظ عليه من قبل شقّ جلال الطالباني من كردستان العراق.

وأنقرة أيضا التي تهمها كثيرا وحدة الأراضي الليبية تحت شرعية الأمم المتحدة، لم تتردد لحظة في احتلال شمال قبرص وخلق سلطة أمر واقع في شمالها، ونصب علم تركي معكوس على أرضها والاعتراف بها، رغم رفض كل المنظومة الأممية الإقرار بهذه الدويلة المصطنعة والهجينة.

القضية في واجهتها دفاع عن الشرعية الأمميّة في طرابلس، وفق المنطق التركي، وفي وجهتها الحقيقية تمكين لتركيا كدولة قومية إقليمية كبرى في المنطقة وإعادة رسم جغرافيات الطاقة في المتوسط وضمان توسع جديد ضمن إستراتيجية التواجد في البحيرات الإستراتيجية. وهي قضية توسّع مباشر وعلني لدولة قومية إقليمية، تستبيح الشرعيّة مرة، وتبيح لنفسها انتهاك الشرعية مرة أخرى، وتستثمر في بيادقها الناعمة والخشنة.

أمّا البيادق الناعمة، فهي لفيف الداعمين لها من أنصار الإسلام السياسي في الوطن العربي، والذين يُشرعون لرجب طيب أردوغان استهداف السيادات وضرب الشرعيات، ما يرفضه أردوغان على شعبه وبلاده، فهو الذي يضرب بيد من حديد القوات الكردية داخل تركيا وخارجها، ويُندد بأي تدخل أجنبي مُباشر، أو غير مباشر، في شؤون تركيا الداخلية.

وهُم أيضا، جحافل المتوهمين بخلافة أردوغان للعالم الإسلامي، ولم يستوعبوا بعد أنّ تركيا الأطلسية، توظف مقولات الخلافة وعناوين الإمبراطورية، لا لإحياء العثمنة، بل لتمكين التتريك، عبر إنشاء حدائق خلفيّة لها في أكثر من عاصمة ودولة عربية.

بالتوازي مع البيادق الناعمة توجد البيادق الخشنة، وهي جيش المرتزقة الذي يستقدمه أردوغان من هدف استراتيجي إلى آخر.

تُخفي سياسة الاعتماد على المرتزقة، عقلية استعلائية وعنصرية مقيتة، تدور حول فكرة الوظيفية القتالية الرخيصة للمُرتزق في مقابل تأخر المقاتل التركي إلى الصفوف التالية، ذلك أن قيمة دمه الاعتبارية والرمزية والانتخابية في مشهدية التوازنات المحلية والإقليمية أعلى من دماء كافة المرتزقة.

وتخفي سياسة الاعتماد على الفصائل المأجورة، تعويلا تركيّا على الميليشيات المتحركة التي تنتقل من ميدان إلى آخر وفق الأهداف التركيّة، ما يُثبت أن أنقرة تجاوزت بأشواط فكرة الميليشيات المحلية نحو إحلال الميليشيات في ميادين التوسّع. فإصدار الأوامر العليا للميليشيات، للانتقال من إدلب وحلب حيث القتال الدائر منذ سنوات مع الجيش السوري والروسي والقوات الإيرانية، إلى المناطق الكرديّة حيث المكاسرة القائمة بين الإرادة الكردية في الاستقلال والسطوة التركية لرفض أي وجود مسلح على حدودها، ومنها إلى طرابلس حيث الحرب المشتعلة بين شرعية ناقصة لم تتحوّل إلى سلطة أمر واقع، وبين سلطة أمر واقع واسعة الصلاحيات والنفوذ، هو دليل على أنّ تركيا اجترحت صنفا جديدا من المرتزقة بالإمكان تسميتهم بالجيش المرتزق.

ولئن كانت الإستراتيجية الإيرانية في التوسّع قائمة على التمكين الطائفي ومن ثمة الميليشيوي العسكري، فإن السياسة التركية تعمد إلى الموازاة بين مسارات إنشاء الحدائق الخلفية المتجسدة في لعبة المحاور الإقليمية، وبين استقدام الوجود العسكري في شقّه الرسمي والموازي.

بالتأكيد أنّ تركيا ليست وحدها في جغرافيا الوطن العربي، من تُوظف شعار الشرعيات، لتأمين المصالح الإستراتيجية، وبالتأكيد أيضا أن تركيا ليست وحدها من تُموّل المرتزقة وتصنع من لحمهم وقودا لحروب الطاقة والمواقع والمنافذ، ولكنّ الأكيد أن تركيا هي الوحيدة التي تصنع جيوشا رديفة متنقلة من جبهة إلى جبهة، ومن عاصمة إلى أخرى، وفق أمر أردوغان وإمارة العدالة والتنمية.